11,6 مليار دينار فائض الميزان التجاري بنهاية العام الماضي.. و23,3 مليار دينار إجمالي صادرات البلاد مقابل 11,6 مليار دينار واردات

21 مليار دينار صادرات «النفط الكويتية» في 2024

علي إبراهيم

كشفت بيانات التجارة الخارجية عن أن فائض الميزان التجاري للكويت عن عام 2024 بلغ نحو 11,6 مليار دينار، بينما بلغ حجم التبادل التجاري عن العام ذاته 34,99 مليار دينار، وسجلت الواردات ما قيمته 11,68 مليار دينار مقابل 23,3 مليار دينار صادرات، وبلغت عوائد الكويت من صادرات النفط ومشتقاته خلال العام الماضي نحو 21,12 مليار دينار.

وتظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء أن صادرات النفط تمثل 90,6٪ من إجمالي صادرات البلاد، وأن الصادرات غير النفطية ارتفعت 17٪، فيما شهدت قيمة عمليات إعادة التصدير قفزة ملحوظة بنسبة 47٪.

وتفصيليا، أظهرت بيانات التجارة الخارجية التي تتضمن الميزان والتبادل التجاري، أن الميزان التجاري للكويت حقق فائضا بـ 11,6 مليار دينار في 2024 بتراجع 18,4٪ بما قيمته 2,6 مليار دينار قياسا إلى 14,23 مليار دينار فائض في 2023، وسجلت الكويت خلال 2024 تبادل تجاري بلغ حجمه 34,99 مليار دينار بتراجع 5,8٪ بما قيمته 2,13 مليار دينار قياسا إلى حجم تبادل تجاري بلغ 37,13 مليار دينار في 2023، وارتفع حجم واردات الكويت خلال 2024 بنسبة 2,1٪ بما قيمته 238 مليون دينار ليصل إلى 11,68 مليار دينار مقارنة بـ 11,44 مليار دينار في 2023.

وتراجع حجم صادرات الكويت بنسبة 9,3٪ بواقع 2,37 مليار دينار ليصل إلى 23,3 مليار دينار بنهاية 2024 مقارنة بـ 25,68 مليار دينار بنهاية 2023.

وأظهرت بيانات الصادرات ان عائدات الكويت من صادرات النفط ومشتقاته الأساسية شهدت تراجعا ملحوظا بنسبة 11,8٪ بمال قيمته 2,84 مليار دينار ليصل إلى 21,12 مليار دينار بنهاية 2024 مقارنة بـ 23,97 مليار دينار بنهاية 2023.

إلى ذلك، شهدت جملة الصادرات وطنية المنشأ تراجعا بنسبة 10,6٪ بواقع 2,66 مليار دينار لتصل إلى 22,43 مليار دينار في 2024 مقارنة بـ 25,09 مليار دينار في 2023.

وارتفعت الصادرات وطنية المنشأ غير النفطية بنحو 17٪ بما قيمته 190 مليون دينار لتصل إلى 1,31 مليار دينار بنهاية 2024 مقارنة بـ 1,12 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2023.

وشهدت قيمة السلع المعاد تصديرها في 2024 زيادة ملحوظة حيث زادت بنسبة 47٪ بما قيمته 277 مليون دينار لتصل إلى 868,17 مليون دينار، مقارنة بـ 590,9 مليون دينار في 2023.

بنهاية فبراير الماضي .. والأوراق النقدية تُشكّل 98,4٪ من الإجمالي.. و1,6٪ للمسكوكات

مليارا دينار قيمة الأوراق المالية والمسكوكات

علاء مجيد

أظهرت أرقام كشف النقد المتداول الصادرة عن بنك الكويت المركزي، أن إجمالي قيمة أوراق النقد والمسكوكات بلغ 2,03 مليار دينار بنهاية فبراير الماضي، بنمو 4,1٪، بما قيمته 81,41 مليون دينار، قياسا بـ 1,95 مليار دينار في نهاية شهر يناير 2025.

وأشارت البيانات الى أن الأوراق النقدية تشكل 98,4٪ من النقد المتداول بما قيمته مليارا دينار، بينما تستحوذ المسكوكات على 1,6٪ من النقد المتداول بما قيمته 31,6 مليون دينار، وارتفعت أوراق النقد فئة 20 دينارا خلال شهر فبراير بنسبة 3,16٪ وبقيمة 33,85 مليون دينار مسجلة مستوى 1,1 مليار دينار، مقارنة بمستوى 1,06 مليار دينار في يناير الماضي.

وارتفعت قيمة فئة 10 دنانير بنسبة 2,4٪ وبواقع 15,66 مليون دينار لتصل إلى 651,03 مليون دينار بنهاية فبراير، مقارنة 635,36 مليون دينار في يناير الماضي. وصعدت فئة 5 دنانير بنسبة 17,1٪ وبقيمة 25,06 مليون دينار، فبلغت بنهاية فبراير الماضي 171,57 مليون دينار مقارنة بـ 146,51 مليون دينار في يناير الماضي.

كما زادت أيضا فئة الواحد دينار بقيمة 4,96 ملايين دينار وبنسبة 11٪، حيث بلغت بنهاية فبراير الماضي 49,94 مليون دينار مقارنة بـ 44,97 مليون دينار في يناير الماضي، وارتفعت فئة نصف الدينار بقيمة 1,03 مليون دينار وبنسبة 7,6٪، فقد بلغت 14,48 مليون دينار بنهاية فبراير الماضي مقارنة بـ 13,45 مليون دينار في يناير 2025.

وأخيرا، تقدمت فئة الربع دينار بقيمة 817,9 ألف دينار وبنسبة 7٪، حيث بلغت بنهاية فبراير الماضي 12,4 مليون دينار مقارنة بـ 11,58 مليون دينار في يناير الماضي.

أما على مستوى المسكوكات فقد شهدت ارتفاعا بقيمة 15,16 ألف دينار وبنسبة 0,05٪ خلال فبراير من العام الحالي 2025 لتصل الى مستوى 31,6 مليون دينار مقارنة بـ 31,58 مليون دينار في يناير الماضي.

وانخفضت فئة الـ 100 فلس خلال شهر فبراير الماضي بقيمة 9,75 آلاف دينار وبنسبة تراجع 0,07٪، مسجلة مستويات 14,11 مليون دينار مقارنة بـ 14,12 مليون دينار بنهاية يناير، فيما ارتفعت فئة الـ 50 فلسا خلال فبراير الماضي بنسبة 0,05٪ وبقيمة 5,2 آلاف دينار لتصل إلى مستويات 10,07 ملايين دينار، مقارنة بـ 10,06 ملايين دينار بنهاية يناير 2025.

كما زادت فئة الـ 20 فلسا خلال فبراير 2025 بقيمة 7,15 آلاف دينار وبنسبة 1,7٪ لتصل إلى 4,14 ملايين دينار مقارنة بـ 4,13 ملايين دينار بنهاية يناير الماضي، وصعدت فئة الـ 10 فلوس خلال فبراير 2025 بقيمة 11,06 ألف دينار وبنسبة 0,56٪ لتصل إلى 1,97 مليون دينار مقارنة بـ 1,96 مليون دينار بنهاية يناير الماضي.

وسجلت فئة الـ 5 فلوس خلال فبراير 2025 نفس مستويات شهر يناير بقيمة 1,11 مليون دينار، وبلغت فئة الواحد فلس خلال فبراير الماضي نفس مستويات يناير عند مستوى 12,76 ألف دينار.

العقود الآجلة في الولايات المتحدة صعدت 0,4٪ إلى 3017,60 دولاراً

الذهب يواصل تسجيل أعلى مستوى على الإطلاق

وكالات: سجلت أسعار الذهب مستوى قياسيا جديدا، متجاوزة حاجز 3000 دولار أمس للمرة الثانية خلال أسبوع، مع سعي المستثمرين للتحوط من المخاوف الاقتصادية التي أثارتها سياسات الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن الرسوم الجمركية.

وارتفع سعر الذهب في المعاملات الفورية 0,52٪ أو 15,74 دولارا، ليصل إلى 3,016,96 دولار للأونصة، بعد أن بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق عند 3012,05 دولارا للأونصة في وقت سابق من الجلسة.

وصعدت العقود الآجلة للذهب في الولايات المتحدة بنسبة 0,4٪ لتصل إلى 3017,60 دولارا. وكان الذهب قد تجاوز حاجز 3000 دولار للأونصة للمرة الأولى يوم الجمعة، وفق «رويترز».

ويعتبر الذهب تقليديا ملاذا آمنا في أوقات عدم الاستقرار الجيوسياسي، وقد ارتفع بأكثر من 14٪ منذ بداية العام. ومنذ تولي ترامب منصبه في يناير، سجل الذهب مستويات قياسية 14 مرة، حيث عززت التوترات التجارية الطلب على الأصول الآمنة.

وكان ترامب قد طرح خططا لفرض سلسلة من الرسوم الجمركية الأميركية، بدءا من رسوم ثابتة بنسبة 25٪ على واردات الصلب والألمنيوم، والتي دخلت حيز التنفيذ في فبراير، بالإضافة إلى رسوم أخرى متبادلة وعلى قطاعات معينة، من المقرر أن تفرض في الثاني من أبريل.

وقال المحلل في «ماريكس» إدوارد ماير: «يشهد الذهب ارتفاعا ملحوظا نتيجة ضعف الدولار واستمرار حالة عدم اليقين بشأن الرسوم الجمركية».

وتراجع مؤشر الدولار إلى أدنى مستوياته في 5 أشهر، ما جعل الذهب أرخص للمشترين من خارج الولايات المتحدة.

وعلى صعيد المعادن النفيسة الأخرى، ارتفع سعر الفضة في المعاملات الفورية بنسبة 0,2٪ ليصل إلى 33,89 دولارا للأونصة، كما صعد البلاتين بنسبة 0,5٪ إلى 1004,65 دولارات، وارتفع البلاديوم بنسبة 0,5٪ إلى 969,60 دولارا.

بحسب تقرير لـ «إرنست ويونغ».. ومدعوماً باحتياطيات رأسمالية كبيرة وجاذبية قوية للاستثمار الأجنبي

القطاع المصرفي الكويتي سيحافظ على استقراره وقوته خلال 2025

■ توقعات بقاء «برنت» أعلى من 74 دولاراً للبرميل حتى 2027.. يدعم مرونة البنوك المحلية والخليجية

■ بنوك دول «التعاون» ستواصل الاستفادة من مستويات رأس المال القوية.. ما يدعم أداءها بالعام الحالي

توقع تقرير صادر عن إرنست ويونغ (EY)، حول الخدمات المصرفية في دول الخليج، أن يحافظ القطاع المصرفي الكويتي على استقراره وقوته خلال عام 2025، مدعوما باحتياطيات رأسمالية كبيرة وجاذبية قوية للاستثمار الأجنبي، حيث بلغ معدل الأصول الأجنبية 30,4٪ من إجمالي أصول البنوك المحلية بنهاية ديسمبر 2024.

وأشار التقرير إلى أن البنوك الكويتية حققت مستويات ربحية عالية خلال العام الماضي، بدعم من قيام بنك الكويت المركزي بخفض أسعار الفائدة ببطء، والنمو القوي للإقراض، لافتا إلى أن توقعات بقاء سعر خام برنت أعلى من 74 دولارا للبرميل بين عامي 2025ـ2027، ما سيساعد في الحفاظ على مرونة القطاع المصرفي في الكويت ودول الخليج.

وخليجيا، ذكر التقرير أن البنوك في دول مجلس التعاون ستواصل الاستفادة من المستويات القوية لرأس المال، ما يدعم أداءها الإجمالي خلال 2025، مشيرا إلى أن التوسع بإنتاج الغاز في قطر، وتنفيذ مشاريع التحول الاقتصادي في السعودية، ونمو الاقتصاد غير النفطي في البحرين والإمارات من شأنها أن تعزز مرونة البنوك الخليجية هذا العام.

وأوضح تقرير «إرنست ويونغ»، أن نمو الائتمان في أغلب دول مجلس التعاون الخليجي يستند إلى مجموعة قوية من المشاريع، مع منح عقود إجمالية في مجال تطوير البنية التحتية، لاسيما في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

ومن المتوقع أن يستمر هذا المسار الإيجابي في المستقبل القريب، ويدعم ارتفاع أحجام الإقراض، وزيادة الدخل من الرسوم، واستقرار الهوامش، والإدارة الفعالة للتكاليف هذه التوقعات. ومع تحول تكلفة الإقراض إلى مستويات أكثر ملاءمة، فقد تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على توسيع استثماراتها على مستوى العالم.

ويشير التقرير إلى أن تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي تبلغ 3,5٪ خلال عام 2025، ومن المرجح أن يؤدي خفض الفائدة، إلى جانب المزيد من مبادرات الاستثمار والإصلاح الهيكلي، إلى نمو غير نفطي بنسبة تتجاوز 3,4٪ في أكبر اقتصادين في المنطقة، وهما: السعودية والإمارات.

وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن فائض الحساب الجاري إلى 8,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025. أما على الصعيد المالي فمن المتوقع أن يبلغ فائض الحساب الجاري 3,9٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وذكر التقرير أن البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي حققت نموا مستداما في التسهيلات الائتمانية خلال عام 2024، مدعومة في ذلك بخطط التحول الاقتصادي والمجموعة القوية من المشاريع والطلب الصحي والظروف الاقتصادية المرنة، وتتمتع البنوك برأسمال جيد ومؤشر قوي لجودة الأصول، ومن المرجح أن تحافظ على هذا المسار القوي للأداء طوال 2025.

ومن المتوقع أن تحافظ البنوك في الإمارات على نمو قوي على صعيد أنشطتها الإقراضية، مدعومة بسياسات نقدية متساهلة وبيئة اقتصادية مواتية. وعلاوة على ذلك، لطالما فاق نمو الودائع مستويات الإقراض، وذلك بدعم من قطاعي الخدمات المصرفية للشركات والأفراد.

وستحافظ جودة الأصول على قوتها، حيث إن البنوك استفادت من أرباح مرتفعة لتوفير مخصصات للقروض القديمة. ومن المتوقع أن يعزز الطلب على الائتمان وانخفاض تكاليف الاقتراض نمو الائتمان خلال عام 2025.

وكانت البنوك السعودية قد سجلت نموا صحيا في مجال الائتمان في عام 2024، وذلك على خلفية النمو واسع النطاق في القروض، لاسيما في القطاع الخاص، ويرجع في المقام الأول إلى تطوير مشاريع مختلفة بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030، وستلعب المشاريع الضخمة المخطط لها في المملكة دورا في خلق فرص تجارية وإقراضية هائلة للبنوك هذا العام.

وعلى صعيد آخر، تتمتع البنوك في قطر بمستويات جيدة من الربحية وقوة رأس المال، حيث يتجاوز كل من المستوى الأول ونسبة كفاية رأس المال الحدود التنظيمية المطلوبة. ومن المتوقع أن تمول مصادر التمويل المحلية التوسع الائتماني بشكل كاف هذا العام، بالتزامن مع استكمال مشاريع بنية تحتية كبرى، وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال.

أما في عمان فإن النمو القوي في قطاع الإقراض يتماشى مع توسع الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في السلطنة، والتقدم المطرد لمبادرات رؤية عمان 2040، والتي تهدف إلى تنويع الاقتصاد. ومن المتوقع أن تظل بيئة الائتمان مواتية، ما يدعم نمو الإقراض في الأمد القريب.

ومن المتوقع أن تحقق البحرين نموا اقتصاديا قويا، مع استكمالها تحديث مصافي النفط وانتعاش القطاع الخاص، ما يدعم الاستثمار الخاص بشكل أكبر. ومن المتوقع أيضا أن يرتفع نمو الائتمان هذا العام، بدعم من انخفاض تكاليف الاقتراض، مما يعطي دفعة قوية للمستهلكين والشركات.

3,5٪ نمواً متوقعاً للناتج المحلي الخليجي بالعام الحالي

توقع تقرير «إرنست ويونغ»، ارتفاع الطلب العالمي على النفط بمقدار 1,6 مليون برميل يوميا ليصل إلى 104,5 ملايين برميل يوميا في عام 2025، ما يعكس نهاية إطلاق الطلب المكبوت بعد جائحة كوفيد-19، والظروف الاقتصادية العالمية الصعبة، ونشر تكنولوجيا الطاقة النظيفة.

ومن المرجح أن يستحوذ المنتجون من خارج «أوبيك+» على الجزء الأكبر من هذه الزيادة إذا ظلت التخفيضات الطوعية لـ «أوبيك+» قائمة، وقد دعمت أسعار النفط المرتفعة، والتي وصل متوسطها التقديري لعام 2024 إلى 81 دولارا للبرميل، والنمو الاقتصادي المواتي، مستويات مالية سليمة للبنوك الخليجية.

ومن المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج نموا بنسبة 3,5٪ في 2025، مرتفعا من 1,4٪، بسبب زيادة إنتاج النفط بشكل تدريجي، والذي سيوفر بدوره دعما لاقتصادات المنطقة، ومن المرجح أن ينمو قطاع الهيدروكربونات إلى 3,3٪، في حين من المتوقع أن تنمو القطاعات غير الهيدروكربونية بنسبة 3,4٪، مستفيدة من الزخم القوي للاستثمار المحلي.